المحاضرة السادسة

الاضافة

قال ابن مالك:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا ... مما تضيف أحذف كطور سينا

والثاني أجرر وأنو من أو في إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك وأخصص أولا ... أو أعطه التعريف بالذي تلا

شرح ابن عقيل:

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب وهي نون التثنية أو نون الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر المضاف إليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه.

الجار للمضاف إليه:

قيل: هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أو في.

وقيل هو مجرور بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال.

معنى الاضافة:

– الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وضابط ذلك إذا لم يصلح تقدير **من أو في** فالإضافة بمعنى اللام، نحو: نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمرو أي غلام لزيد ويد لعمرو .

– وزعم بعضهم أنها تكون أيضا بمعنى من أو في، ويتعين تقدير **من** إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف نحو : هذا ثوب خز وخاتم حديد، والتقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد. ويتعين تقدير **في** إن كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبني ضرب اليوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى: {لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ} وقوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} .

اقسام الاضافة: الإضافة على قسمين:

اولا: الاضافة المحضة: هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله وهذه الاضافة تفيد الاسم الأول تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة نحو: هذا غلام امرأة، وتعريفا إن كان المضاف إليه معرفة نحو هذا غلام زيد.

ثانيا: الاضافة غير المحضة: هي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله وهذه الاضافة لا تفيد الاسم الأول تخصيصا ولا تعريفا .

قال ابن مالك:

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يعذل

كرب راجينا عظيم الأمل ... مروع القلب قليل الحيل

وذي الإضافة اسمها لفظية ... وتلك محضة ومعنوية

موجز شرح ابن عقيل:

شرع هنا في الحديث عن **الاضافة غير المحضة** وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفا يشبه يفعل أي الفعل المضارع وهو:

اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، فمثال اسم الفاعل هذا ضارب زيد الآن أو غدا وهذا راجينا ومثال اسم المفعول هذا مضروب الأب وهذا مروع القلب.

أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال ومثالها : هذا حسن الوجه وقليل الحيل وعظيم الأمل.

أن هذا القسم من الإضافة أعنى غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وإن كان مضافا لمعرفة نحو رب راجينا وتوصف به النكرة نحو قوله تعالى: {هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ} وإنما يفيد التخفيف وفائدته ترجع إلى اللفظ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية .

فإن كان المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل فالإضافة محضة كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس، وهذه

الاضافة تيفيد تخصيصا أو تعريفا كما تقدم فلذلك **سميت الإضافة فيه معنوية وسميت محضة** أيضا لأنها خالصة من نية الانفصال بخلاف غير المحضة فإنها على تقدير الانفصال تقول هذا ضارب زيد الآن على تقدير هذا ضارب زيدا ومعناهما متحد وإنما أضيف طلبا للخفة.

قال ابن مالك:

ووصل أل بذا الضاف مغتفر ... إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني ... كزيد الضارب رأس الجانى

موجز شرح ابن عقيل:

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة فلا تقول هذا الغلام رجل لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما.

وأما ما كانت إضافته غير محضة فكان القياس أيضا يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف لما تقدم من أنهما متعاقبان ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه ك الجعد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ك زيد الضارب رأس الجانى.

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسألة فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان.

هذا إذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ويدخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضوارب أو الضراب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة لمؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام الرجل.

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف إليه وهو المراد بقوله:

وكونها في الوصف كاف إن وقع ... مثنى أو جمعا سبيله أتبع

أي وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى أو جمعا أتبع سبيل المثنى أي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم يغنى عن وجودها في المضاف إليه فتقول هذان الضاربا زيد وهؤلاء الضاربو زيد وتحذف النون للاضافة.

قال ابن مالك:

وربما أكسب ثان أولا ... تأنيثا أن كان لحذف موهلا

موجز شرح ابن عقيل:

قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصح تأنيث بعض لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله: مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها مر الرياح النواسم[1]

فأنث المر لإضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفهت الرياح.

وقد يكون المضاف مؤنثا فيكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} ف رحمة مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت غلام هند إذ لا يقال خرجت هند ويفهم منه خروج الغلام.

قال ابن مالك:

وبعض الأسماء يضاف أبدا ... وبعض ذا قد بأت لفظا مفردا

موجز شرح ابن عقيل:

من الأسماء ما يلزم الإضافة وهو قسمان:

([1]) موطن الشاهد: قوله (مر الرياح) أنث مر لإضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفهت الرياح .

أحدها: ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أي بلا إضافة وذلك نحو : **عند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماداه بمعنى غايته.**

والثاني: ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ نحو: **كل وبعض وأي** ويجوز أن يستعمل مفردا أي بلا إضافة وهو المراد بقوله وبعض ذا أي وبعض مالزم الإضافة معنى قد يستعمل مفردا لفظا

قال ابن مالك:

وبعض ما يضاف حتما امتنع ... إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

كوحد لبى ودوالى سعدى ... وشذ إيلاء يدى للبى

من اللازم للإضافة لفظا مالا يضاف إلا إلى المضمر ، نحو: **وحدك،** أي منفردا، **ولبيك** أي إقامة على إجابتك بعد إقامة **ودواليك** أي إدالة بعد إدالة **وسعديك** أي إسعادا بعد إسعاد، **ولبيك** تلبية بعد تلبية .

واختلف في التثنية لبيك وسعديك ودواليك:

ومذهب سيبويه أن لبيك وما ذكر بعده مثنى وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف وأن تثنيته المقصود بها التكثير فهو على هذا ملحق بالمثنى .

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى وأن أصله لبى وأنه مقصور قلبت ألفه ياء مع المضمر كما قلبت ألف لدى وعلى مع الضمير في لديه وعليه.